امعانها في ممارسة العنصرية ضد الشعب الفلسطيني بشتى الطرق وفي مختلف المجالات، الأمر الذي يعكس نفسه على واقع الامومة والرضاعة والطفولة بشكل عام، وينذر بعواقب ديمغرافية مروعة.

وتقديراً من السكان الفلسطينيين للأهداف العامة للسياسة التي تمارسها السلطات ضدهم، أخذوا على عاتقهم مهمة التصدي لهذه السياسة وافشالها بأكثر من اسلوب. وأبرز هذه الأساليب: الاستمرار في التنديد بهذه السياسة العنصرية، ومواصلة المطالبة بالمساواة في الحقوق الاجتماعية والقومية، والاعتماد على الامكانية المحلية في تقديم الخدمات العامة التي ترفض السلطات تلبيتها، وذلك من خلال مساعدة السلطات المحلية على صعيد المدينة أو القرية، كتعبيد الطرقات، واشادة المجاري، والقيام بأعمال النظافة وتطوير البيئة، واقامة العيادات والمدارس.

ونتيجة لهذه السياسة العربية السليمة التي تندرج تحت عنوان رئيسي هو: «نصمد... نصمد... ننمو... نتكاثر... فنحافظ على وجودنا الوطني والقومي»، أفشلت، إلى حد كبير، السياسة الصهيونية التي تعتمد مبدأ «تمويت الرضع» بسبب الامعان في سياسة سوء العناية، وأن النسب المئوية لمعدلات وفيات الرضع بين الفلسطينيين تنخفض تدريجياً ولكن بأرقام ذات أثر، وتكاد تقترب من المعدلات العامة لوفيات الرضع بين اليهود، وإن نظرة مقارنة أولية من خلال الجدول رقم (٥) توضح ذلك.

الجدول رقم ٥

	الفلسطينيون٪		اليهود٪	
السنة	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١٩٥٤	٥٤.٠	٦٩.١	٣٨.٨	٣٥.٤
١٩٥٧	٦١.٣	٧١.٧	٣٧.٤	٣٢.٢
١٩٦٥	٣٩.١	٤٨.٢	٢٧.١	٢٠.٦
١٩٧١	٣٧.٣	٢٧.١	٢٢.٢	١٦.٨
١٩٧٤	٢٤.٧	١٩.٨	٢١.٥	١٦.٨

ففي حين يشير الجدول إلى أن نسبة معدلات وفيات الرضع الفلسطينيين، سنة ١٩٥٤، تكاد تساوي ١:٢، نجد أنها، خلال عشرين سنة، قد تقلصت إلى النصف، حيث بلغت تلك النسبة سنة ١٩٧٤ حوالي: ١: ٠,٩.

وقد لعب هذا التخفيض، في هذه النسبة، الذي يعني الحد من معدل وفيات الرضّع، دوراً رئيسياً في الحفاظ على نسبة التفوق الفلسطيني في التكاثر السكاني في اسرائيل، الأمر الذي يعبر عن تواصل الانتصار الفلسطيني على الصهيونية في هذا المجال الحيوي لمقومات استمرار الصراع الديمغرافي الفلسطيني – الصهيوني.